E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/10/Report
27 November 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

الدورة الثامنة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
عمّان، 7-8 تشرين الأول/أكتوبر 2013

موجز

عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها الثامنة في عمّان يومي 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

ونظرت اللجنة في البنود التالية المُدرجة على جدول أعمالها: (أ) عرض ما تم تنفيذه في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة السابعة للجنة؛ (ب) تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛ (ج) تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل؛ (د) دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية؛ (هـ) الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للدول العربية؛ (و) تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية؛ (ز) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية؛ (ح) موعد الدورة التاسعة للجنة ومكان انعقادها؛ (ط) ما يستجد من أعمال؛ (ي) اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها الثامنة.

ويتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي خرجت بها اللجنة بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	4
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها الثامنة	5-3	4
ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات	4	4
باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا	5	5
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	24-6	6
ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجالي العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة السابعة للجنة	6	6
باء- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا	10-7	7
جيم- تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل	13-11	7
دال- دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية	15-14	8
هاء- الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية	17-16	9
واو- تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية	20-18	9
زاي- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية	22-21	10
حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا	23	10
طاء- ما يستجد من أعمال	24	10
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها الثامنة	25	10

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعاً- تنظيم أعمال الدورة	35-26	11
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	26	11
باء- الافتتاح	29-27	11
جيم- الحضور	31-30	11
دال- انتخاب أعضاء المكتب	32	12
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	34-33	12
واو- الوثائق	35	12

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 13
المرفق الثاني- قائمة الوثائق 16

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها الثامنة عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رقم 214 (د-19)، المؤرخ 7 أيار/مايو 1997، بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السابعة التي عُقدت في بيروت يومي 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وقرار اللجنة الوزارية التابعة للإسكوا في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012) المعني بعقد هذه اللجنة سنوياً، على أن تخصص دورة للتجارة وأخرى لتمويل التنمية.

2- ويستعرض هذا التقرير أهم ما دار من مناقشات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها الثامنة

3- أخذت اللجنة علماً بما تم إنجازه فيما يختص بتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج العمل بين الدورتين، وثمنت المساهمة الفنية للإسكوا على مستوى التعاون مع المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال تمويل التنمية، وكذلك المشاركة في الفعاليات العالمية والإقليمية المعنية بها. كذلك أخذت علماً بالتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الخاص بآليات جديدة لتمويل التنمية فى المنطقة العربية الذى عقد في عمّان، يومي 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2013. وبناءً عليه، أصدرت اللجنة التوصيات التالية إلى حكومات البلدان الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

4- وجهت إلى حكومات البلدان الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) استحداث آليات تمويل تمكّن القطاع المصرفي من استغلال فائض السيولة لتمويل المشروعات التنموية في الأجلين المتوسط والطويل، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمرتكزة على كثافة اليد العاملة؛

(ب) توسيع البنى التحتية الضرورية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والعمل على تأسيس مؤسسات وسيطة تكفل القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد المصارف على تخفيض المخاطر والفوائد المترتبة على تلك القروض؛

(ج) تطوير مجموعة من الحوافز لتشجيع المصارف على الاستثمار المباشر في الشركات الناشئة (Startup) ضمن شروط محدّدة؛

(د) العمل على تخفيض تكاليف تحويل الأموال لتشجيع التحويلات الرسمية، وذلك من خلال تطوير نظم مصرفية تنافسية، وبلورة استراتيجيات وأطر وطنية وحكومية مناسبة لتشجيع التحويلات المالية لأغراض تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

(هـ) العمل على إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل للعاملين بالخارج، وبفوائد مجزية؛

(و) إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات الأوقاف والوزارات المعنية لتنمية واستثمار موارد الأوقاف، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) حث البلدان على متابعة تنفيذ التعهدات المتعلقة بزيادة المساعدات الرسمية الصادرة عن القمم الاقتصادية العربية، والاستمرار في جهودها لتحسين كفاءة المعونات لضمان فعاليتها بما يتوافق مع مصالح الدول المانحة والمتلقية؛

(ح) العمل على تنسيق السياسات الكلية (النقدية والمالية) من أجل إنجاح استحقاقات التكامل الإقليمي العربي؛

(ط) زيادة تنسيق الجهود والتعاون بين كافة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية من أجل دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(ي) الأخذ علماً بـ "إعلان الرباط" حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة العربية، الصادر في 18 نيسان/أبريل 2013.

باء- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا

5- وجهت إلى الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) متابعة تنفيذ البلدان الأعضاء للتوصيات الواردة ضمن توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية؛

(ب) الأخذ علماً بالأنشطة والخدمات في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التّنمية، الواردة في إطار البرنامج الفرعي 3 بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين 2014-2015، وحث الأمانة التنفيذية على تنفيذها خلال الفترة المقترحة؛

(ج) العمل بصورة وثيقة مع أمانة جامعة الدول العربية على دعم التكامل الإقليمي العربي في تجارة السلع والخدمات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاتحاد الجمركي، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإعداد النماذج الاقتصادية القادرة على قياس آثار هذه الاتفاقيات على المحددات الاقتصادية والتنموية المختلفة، وتعزيز أنشطة الأمانة التنفيذية في تطوير البنية الإحصائية في المجال الاقتصادي للبلدان الأعضاء، وعقد اجتماعات دورية مشتركة بين الإسكوا والأجهزة المعنية في جامعة الدول العربية بغرض التنسيق والرصد والمتابعة للقضايا المشتركة، بالإضافة إلى تشكيل آلية للمتابعة والتقييم؛

(د) إيلاء اهتمام متزايد لدراسة تمويل مشروعات التكامل الإقليمي، وذلك من خلال برامج الشراكة مع القطاع الخاص، والعمل على إنشاء وحدة في الأمانة التنفيذية للتعامل مع قضايا الشراكة مع القطاع الخاص، على أن تقوم الوحدة بتقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء حول هذا الموضوع عند الطلب؛

(هـ) إجراء دراسات وبحوث للميزات النسبية للبلدان الأعضاء والاستفادة منها في تشجيع إقامة مشاريع تنموية واستثمارية كبرى ودعم التجارة البينية والبنية التحتية الرابطة؛

(و) عند الطلب، تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في المجالات التالية:

(1) إعادة صياغة وهيكلة سياسات الاستثمار وربطها باستراتيجيات التنمية في المنطقة؛

(2) تطوير منتجات مالية جديدة ومتطورة تتناسب واحتياجات العاملين بالخارج لجذب المزيد من المدخرات نحو القطاعات الإنتاجية، وإعداد بعض الدراسات الخاصة بتطوير التنظميات والتشريعات المتعلقة بالاستفادة من العاملين في الخارج؛

(3) إعداد دراسات حول سبل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية؛

(4) دعم البلدان الأعضاء التي هي في مرحلة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومن بينها دولة فلسطين والسودان.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجالي العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة السابعة للجنة

(البند 4 من جدول الأعمال)

6- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/3 المعنية بـ "عرض ما تم تنفيذه في مجالي العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة"، وقد أخذت علماً بالأنشطة التي جرى تنفيذها خلال فترة السنتين الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى أيلول/سبتمبر 2013 والتي توزعت على عدد من المحاور، هي:

(أ) إعداد الدراسات حول: (1) قضايا تمويل التنمية؛ (2) الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (3) فعالية المساعدات.

(ب) تنظيم اجتماعات الخبراء حول: (1) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة؛ (2) الاستثمارات في البنى التحتية وتعبئة الموارد المالية في المنطقة العربية.

(ج) تحسين قدرات البلدان الأعضاء في مجالات: (1) الاتفاقيات الثنائية المعنية بالاستثمار؛ (2) المفاوضات الخاصة بمنع الازدواج الضريبي؛ (3) جمع الإحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وحسابه.

باء- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا
(البند 5 من جدول الأعمال)

7- بحثت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/4 التي تتناول التقدم المحرز من قبل البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عُقد في المكسيك في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، والذي تم التأكيد عليه خلال مؤتمر المتابعة الدولي الذي عُقد في قطر خلال الفترة 29 تشرين الثاني/نوفمبر - 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

8- واستعرضت اللجنة التقدم الذي شهدته البلدان العربية في مجال تمويل التنمية، والتحديات في هذا المجال، مع التركيز على وجود فجوة تمويلية تقدر بحوالي 52 مليار دولار سنوياً وفقاً لدراسة الإسكوا (2012)، بالرغم من وجود فائض سيولة مصرفية يقدر بحوالي 484 مليار دولار، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن شهد انخفاضاً حاداً من حوالي 96 مليار دولار في عام 2008 ليصل إلى 46 مليار دولار في عام 2012، وتعظيم الاستفادة من تحويلات العاملين لتمويل التنمية والمقدرة بحوالي 35 مليار دولار سنوياً[(*)]. وتم عرض مشروع استراتيجيات الاستثمار الذي تنوي الإسكوا إطلاقه نهاية هذا العام، والذي سيوفر الفرصة لصانعي القرار في البلدان الأعضاء لتحديد القطاعات ذات الأولوية التي يجب السعي لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذ إن الجزء الأكبر من التدفق الحالي يصب في قطاع النفط. كما تم التعريف بالمشروع الخاص ببناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال تحويلات العاملين الذي ستركز عليه الإسكوا في العامين القادمين.

9- وتطرقت اللجنة أيضاً إلى التحديات المتمثلة بضعف القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُقدَّر نسبتها بحوالي 9 في المائة من إجمالي القروض المصرفية. كما تمت الإشارة إلى القدرة على خلق حوالي 22 مليون فرصة عمل جديدة في حال ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 20 في المائة.

10- وأشار البعض خلال النقاش إلى أهمية تخصيص جزء من الموازنة العامة لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة ومتوسطة الأجل التي من شأنها زيادة الإنتاجية وبالتالي دفع عجلة النمو، وأهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المالي والفني لها كونها تساهم في الحد من البطالة خاصة عند الشباب. وفي معرض استفسار بعض المشاركين عن العلاقة بين تحرير التجارة والمساعدات الرسمية للتنمية، تم التأكيد على أن الإسكوا تستخدم البيانات الوطنية عن المساعدات الرسمية للتنمية وعن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر أولي في حال توفرها؛ أما في حال غياب البيانات الدقيقة والمفصلة فمن الصعب تقييم آثارها على التنمية بشكل دقيق.

جيم- تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل
(البند 6 من جدول الأعمال)

11- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/5، وتتناول دور السياسات المالية في إنجاح الاندماج الاقتصادي العربي من خلال التركيز على دور تنسيق السياسات المالية في

(*) التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري، E/ESCWA/EDGD/2012/5، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

العمليات الإنتاجية والتجارية العربية. كما تم تحليل دور تنسيق السياسات المالية في تمويل صندوق للتنمية العربية، يقوم على مبدأ المساهمة العادلة في تطوير وتنويع الاقتصادات العربية من خلال تأهيل الاقتصادات المتضررة منها، وتمويل الخدمات والبنية الأساسية المرتبطة بالتجارة. وتمت الإشارة إلى أن التجارة العربية البينية هي أكثر تنوعاً من تجارة الدول العربية مع العالم، إذ لا ترتكز فقط على النفط بل تشمل سلعاً متنوعة، وبالتالي تفتح مجالات واسعة للتكامل العربي.

12- وقُدِّمت بعض الاقتراحات لتحفيز دور السياسات المالية المتكاملة من أجل الوصول الى تكامل اقتصادي حقيقي وشامل، كفيل بتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية كتلك التي تحققت في العديد من دول العالم. فتم التأكيد على أن التكامل الإقليمي هو أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية في ضوء تعدد اتفاقيات التجارة الحرة حول العالم. وأشارت اللجنة إلى أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء في التجمع الإقليمي، وبالتالي زيادة قدراتها على اختراق الأسواق العالمية.

13- وتناولت المناقشات أهمية تفعيل وتطبيق القرارات المتعددة التي اتخذت في إطار جامعة الدول العربية من أجل زيادة التكامل الإقليمي. وتمت الإشادة بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالجهود التي تبذلها لإنشاء اتحاد جمركي عربي رغم العديد من التحديات التي تواجهها، وأهمها اعتماد تعرفة جمركية موحدة بين البلدان الأعضاء، إذ إن تغيير التعرفة المعتمدة في كل بلد له آثار وتبعات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المحلي بشكل عام، وخاصة على العمالة والتنمية.

دال- دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية
(البند 7 من جدول الأعمال)

14- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/6، التي تتناول تطور القدرات الإنتاجية في البلدان العربية، ومدى تأثرها بالتغيرات التي طرأت على سياسات التجارة في معظم هذه البلدان، وخاصة بعد اعتماد اتفاقية الغات عام 1994، وما تلتها من اتفاقيات للتجارة الحرة بين بلدان المنطقة وشركائهم التجاريين. كما تم عرض أهم الخصائص الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، مع تركيز خاص على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ومصادر النمو التي تولّد الطاقات الإنتاجية، وعلاقة التجارة الخارجية بالطاقات الإنتاجية المحلية ممثلة بالنمو الذي يهدف إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي. كذلك، تم التطرق إلى أهم السياسات السائدة في عدد من البلدان الأعضاء، مع إشارة خاصة إلى أدوات السياسة التجارية كالهياكل التعريفية، والقيود غير الجمركية، والمشتريات الحكومية، ومدى احترام قواعد الملكية الفكرية؛ بالإضافة إلى تحليل تنافسية بلدان الإسكوا، ودور محددات التنافسية في كل بلد. وقُدِّمت بعض المقترحات التي من شأنها المساهمة في صياغة سياسات تجارية داعمة لرفع الإنتاجية وتوسيع الأسواق.

15- وتناولت المناقشات التحديات التي تواجه تحرير التجارة في بعض البلدان الأعضاء، مع التركيز على أهمية تنويع مصادر الدخل في البلدان المصدّرة للنفط، وضرورة زيادة القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء كخطوة مهمة نحو دعم التكامل الإقليمي. فاقترح بعض المشاركين أهمية تطوير البنية التحتية لزيادة تنافسية البلدان الأعضاء على المستويين الكلي والقطاعي، ودعوا إلى دعم تخصص كل بلد في السلع التي لديه ميزة نسبية فيها. وتلقت الإسكوا عدة طلبات لتقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كعضو أو مراقب، ولا سيما من البلدان الأعضاء الأقل نمواً.

هاء- الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

16- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/7. فتم تعريف الحيز المالي بالمساحة في ميزانية الحكومة التي تتيح للحكومة توفير الموارد لغرض منشود دون الإضرار باستدامة مركزها المالي أو استدامة الاقتصاد. وعُرضت الركائز الأربع لتوسيع الحيز المالي في المنطقة العربية وهي: التمويل بالعجز، والذي لا يمكن اللجوء إليه في الوقت الراهن بسبب ارتفاع الدين إلى مستويات لا يمكن تحمّلها؛ وتحسين كفاءة النفقات وإعادة تحديد أولوياتها من خلال اتباع سياسة لتحويل وجهة النفقات من الإعانات إلى الحماية الاجتماعية؛ وتعبئة الموارد المحلية، وخاصة من خلال تحسين كفاءة الضرائب لتكون لصالح الفقراء؛ والمساعدات الإنمائية الرسمية ودور الصناديق الإقليمية. وتم طرح كيفية تعزيز الحيز المالي في المنطقة والذي يمكن أن يتم من خلال مسارين رئيسيين، هما: تعبئة الموارد المحلية، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق؛ مع الأخذ بالاعتبار إمكانية استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية لتوسيع الحيز المالي في المدى القصير.

17- وتناولت المناقشات السياسات المالية التي تتبعها بعض البلدان، مع الإشارة إلى مشروع الإسكوا في إعداد دراسة تتعلق بالسياسات الضريبية في البلدان العربية. وأوضحت المناقشات أن هناك مجالاً أمام العديد من البلدان العربية لتوسيع الإيرادات الضريبية، وأنه لا بد من إجراء المزيد من الدراسات في مجالي الإصلاح الضريبي والمالي. كما أوضحت المناقشات الحاجة إلى تحليل النفقات الحكومية، وتكييف النفقات مع الأهداف الوطنية ذات الأولوية، ودراسة السياسات المثلى لتحقيقها.

واو- تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

18- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/8 التي تتطرق إلى واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل مشاريع البنية التحتية، وآثارها على التنمية في البلدان العربية. وتم تناول أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية، خاصة في الدول النامية، والتحديات التي لا تزال تعيقها. وتم التأكيد على الدور الهام للحكومات في المشاريع المشتركة، فهذه الشراكة من شأنها التخفيف من الضغط على الحكومات لتحسين الخدمات، كما تساهم في النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو.

19- وتم عقد طاولة مستديرة جمعت، بالإضافة إلى المشاركين في أعمال هذه اللجنة، بعض المختصين في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل، فتمت مناقشة بعض التجارب الناجحة، مثل التجربة الأردنية في تطوير مطار الملكة علياء الدولي ومشاريع تطوير المطارات والموانئ في المملكة العربية السعودية. كما عُرضت التحديات التي واجهت هذه المشاريع، ونوع الاتفاق الذي تمّ بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، وأهم البنود التي نص عليها الاتفاق من حيث توزيع العوائد والشفافية التي رافقت عملية الاختيار والتطوير، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نتجت عن هذه المشاريع، وأهمها: خلق فرص عمل، وتحسين التجارة، وزيادة حركة الركاب والشحن. ومن أبرز العوامل التي تمت الإشارة إليها لنجاح هذه المشاريع: الشفافية، والاستقرار في البلد، ووجود الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم هذه الشراكة.

20- وعرض المشاركون تجارب بلدانهم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي ركزت على تطوير المطارات والموانئ والاتصالات، وتوليد الطاقة الكهربائية، كما تم عرض بعض مشاريع القوانين التي تسعى بعض الحكومات العربية إلى إصدارها لمنح الإطار القانوني لهذا النوع من الشراكات.

زاي- برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
(البند 10 من جدول الأعمال)

21- ناقشت اللجنة برنامج العمل الذي اقترحته الأمانة التنفيذية للإسكوا لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، والذي تم عرضه في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/9. وقد أعد هذا البرنامج في إطار البرنامج الفرعي 3 المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، وفقاً للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2014-2015 الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين التي انعقدت في بيروت من 7 إلى 10 أيار/مايو 2012.

22- وأخذت الأمانة التنفيذية ملاحظات البلدان الأعضاء في الاعتبار لدى صياغة التوصيات الموجهة إلى الإسكوا وإلى الحكومات (الواردة في الجزء الأول من هذا التقرير).

حاء- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
(البند 11 من جدول الأعمال)

23- تم الاتفاق على عقد الدورة العاشرة للجنة، التي ستركز على مواضيع تمويل التنمية، في مقر الإسكوا في بيروت خلال عام 2015، وذلك ما لم يتقدم أي من البلدان الأعضاء بطلب لاستضافة الدورة.

طاء- ما يستجد من أعمال
(البند 12 من جدول الأعمال)

24- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها الثامنة
(البند 13 من جدول الأعمال)

25- اعتمدت اللجنة في جلستها الختامية التوصيات المُقدّمة عن دورتها الثامنة.

رابعاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

26- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها الثامنة في عمّان، يومي 7 و8 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

باء- الافتتاح

27- بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها مندوب الجمهورية اليمنية، السيد أحمد قائد سعيد الشيباني، ممثلاً رئيس الدورة السابعة للجنة. ورحب السيد الشيباني بالحضور وشكر اللجنة على جهودها، وعرّف بالمواضيع التي ستركز عليها جلسات الدورة الثامنة، مع التذكير بأن اللجنة ستخصص جلسات الدورة الحالية لمناقشة مواضيع تمويل التنمية، في حين تخصص جلسات الدورة المقبلة لمواضيع التجارة.

28- بعد ذلك، ألقى السيد عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين ومدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. وقد رحب في كلمته بالحضور، وبشكل خاص بممثلي البلدان الأعضاء الثلاثة الجديدة، تونس وليبيا والمغرب، والذين يشاركون في أعمال هذه اللجنة لأول مرة كأعضاء بعد انضمامهم إلى أسرة الإسكوا العام الماضي. واستهل حديثه بالتذكير بأن أحد الدوافع الرئيسية للحركات الاحتجاجية في العالم العربي كان الظروف الاقتصادية الصعبة والتحديات المعيشية التي تواجه المواطنين والشباب بشكل خاص. والآن، وبعد أكثر من عامين على بدء الاحتجاجات، لا تزال عدة بلدان عربية تعاني من عدم استقرار اقتصادي كبير، ما يتطلب من كافة البلدان العربية التعاون والتنسيق لمعالجة التحديات الاقتصادية الراهنة ولتوحيد السياسات والأطر العامة من أجل التسريع بعملية التكامل الإقليمي.

29- ثم تناول السيد الدردري ثلاث أولويات تتمنى الإسكوا على الحكومات العربية أن توليها اهتماماً أكبر خلال المرحلة المقبلة، في ضوء التحديات الاقتصادية التي تشهدها، وهي: أولاً، تطوير البنية التحتية وزيادة الإنفاق الاستثماري ما من شأنه خلق فرص عمل جديدة وتحسين مناخ الاستثمار؛ وثانياً، توفير التمويل الشامل للجميع إذ إنه من الضروري زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في الحصول على التمويل والقروض وتوفير التدريب الخاص بها؛ وأخيراً، الاهتمام بزيادة الإنتاجية التي من شأنها تحفيز التجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية.

جيم- الحضور

30- حضر الدورة ممثلون عن سبعة عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

31- كما حضر الدورة أيضاً ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، هي جامعة الدول العربية، والصندوق السعودي للتنمية، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛ وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

32- وفقاً للمادة 18 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ونظامها الداخلي، "تتولى البلدان الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية المعمول به في الأمم المتحدة". وبناءً عليه، تولى ممثل الأردن السيد مُخلد العُمري، من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رئاسة الدورة الثامنة للجنة، خلفاً لليمن التي تولت رئاسة الدورة السابعة من 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2013. وعملاً بالإجراء الذي اتُبع في الدورات السابقة للجنة الفنية، انتُخب ممثل اليمن، السيد أحمد قائد سعيد الشيباني، نائباً أولاً للرئيس؛ وممثل الإمارات العربية المتحدة، السيد مطر أحمد عبدالله آل علي، نائباً ثانياً للرئيس؛ وممثلة البحرين، السيدة هيا محمد الرويعي، مقرراً.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

33- أقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح أعمال الدورة.
2- انتخاب أعضاء المكتب.
3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
4- عرض ما تمّ تنفيذه في مجالّي العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة.
5- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا.
6- تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل.
7- دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية.
8- الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية.
9- تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية.
10- برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية.
11- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة.
12- ما يستجد من أعمال.
13- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الثامنة.

34- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة (E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.2).

واو- الوثائق

35- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة الفنية في دورتها الثامنة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد ليث هاني دبابنة
أمين عام وزارة النقل

السيد عزمي أحمد علي نالشك
وزارة النقل

السيد محمد أبو عمر
المدير العام
مؤسسة تشجيع الاستثمار

السيد وليد خالد يغمور
باحث رئيسي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة غادة محمود عيسى
منسق رئيسي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رغد فايز الشخانبة
باحث أول لقسم العلاقات مع البنك الدولي والمنظمات الدولية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مخلد سالم العمري
مدير مديرية السياسات والاستراتيجيات
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد العزام
رئيس قسم العلاقات المالية والاقتصادية الدولية
مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية
وزارة المالية

السيدة هنادي الرفاعي
رئيس قسم الاقتصاد الوطني
مديرية الدراسات والسياسات الإقتصادية
وزارة المالية

السيدة سحر عبد الرؤوف الفاخوري
باحث اقتصادي
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

السيد موفق ماجد عياد
باحث اقتصادي
قسم السياسة التجارية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الإمارات العربية المتحدة

الدكتور مطر أحمد عبدالله آل علي
مدير إدارة التحليل والمعلومات التجارية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيدة هيا محمد الرويعي
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية

السيدة مها سلطان الجودر
منسق إداري
وزارة الخارجية

الجمهورية التونسية

السيد سمير بن موسى محجوبي
متفقد مركزي للمصالح المالية
الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص
وزارة المالية

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد طالب أبو سرية
مستشار سفارة الجمهورية العربية السورية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية السودان

السيد أحمد محجوب شاور
الأمين العام للجهاز القومي للإستثمار
الجهاز القومي للإستثمار

السيدة إقبال سبيل أبكر
مفتش أول
وزارة التجارة

جمهورية السودان (تابع)

السيد الطاهر سليمان أيدام
مديرعام الإدارة العامة للعلاقات الدولية
وزارة التجارة

السيد صلاح الدين شيخ خضر بخيت
مدير إدارة
بنك السودان المركزي

السيد كرار محمد التهامي

جمهورية العراق

الدكتور علاء الدين جعفر محمد علي
مدير عام دائرة السياسات الإقتصادية والمالية
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد محمد بن راشد الخمياسي
رئيس قسم الإستثمارات للقطاع الإنتاجي والخارجي
وزارة المالية

دولة فلسطين

السيد حازم اسماعيل شنار
وكيل مساعد
وزارة الإقتصاد الوطني

السيدة منال علي الدسوقي
مدير عام التجارة
وزارة الإقتصاد الوطني

دولة قطر

السيد عبدالله أحمد البنعلي
مساعد مدير الاستقرار المالي والإحصاء
لشؤون الاستقرار المالي
مصرف قطر المركزي

السيدة موزة محمد محمودي
أخصائي تعاون دولي
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة موزة النعيمي
باحث تعاون دولي واتفاقيات تجارية أول
وزارة الاقتصاد والتجارة

دولة الكويت

السيدة إيمان الحداد
رئيس قسم المنظمات الدولية
وزارة المالية

السيدة شروق الخليل
باحث علاقات خارجية
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد علي حسن المولى
سكرتير أول
سفارة الجمهورية اللبنانية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

ليبيا

السيد مهدي حسن اسماعيل
مستشار اقتصادي
وزارة التخطيط

السيد عبد الحكيم المبروك نائل
مستشار اقتصادي
وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

السيد مجدي محمد السعيد حوطر
مدير الإدارة العامة للمنظمات والتكتلات الاقتصادية
البنك المركزي المصري

السيدة نجلاء عبد الفتاح نزهي
المدير العام، قطاع البحوث الاقتصادية
البنك المركزي المصري

السيدة دينا محمود محمد
مدير عام الإدارة العامة للتجارة في الخدمات
وزارة التجارة والصناعة

السيد شريف عرفات عطيفة
مستشار وزير الاستثمار
الهيئة العامة للاستثمار
وزارة الاستثمار

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد شريف محمد مختار
محلل اقتصادي
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

السيد محمد سنجاب
مدير وحدة جامعة الدول العربية
وزارة التجارة والصناعة

المملكة العربية السعودية

السيد عبدالله علي المرواني
مدير إدارة الدراسات والأبحاث
والمشرف على إدارة التخطيط الإقليمي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد مازن عبدالله المعلّمي
سكرتير ثاني
إدارة العلاقات الإقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

السيد منذر بن ناصر الراشد
مدير عام إدارة النقل العام
وزارة النقل

المملكة المغربية

السيدة لبنى لمحمدي علوي
رئيسة مصلحة العلاقات مع المؤسسات الدولية
مديرية الخزينة والمالية الخارجية
وزارة الاقتصاد والمالية

السيدة غيثة الطاهري الجوطي إدريسي الحسني
رئيسة قسم المراقبة الماكرو-احترازية
بنك المغرب المركزي

السيد عبد الرحيم بغداد
رئيس مصلحة العلاقات التجارية مع المنظمات الدولية
وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة

الجمهورية اليمنية

السيد أحمد قائد سعيد الشيباني
وكيل مساعد لقطاع العلاقات المالية الخارجية
وزارة المالية

السيد سلطان عبد الكريم مغلس
مديرعام المكتب الفني، قطاع العمليات المصرفية الخارجية
البنك المركزي اليمني

باء- المنظمات الإقليمية العربية

الصندوق السعودي للتنمية

السيد ثامر الشهيب
باحث اقتصادي

السيد فهد عبدالله البسام
باحث اقتصادي

جامعة الدول العربية

السيد محمد علي النسور
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي

جيم- المنظمات الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد طلال محمد الفايز
قائم بأعمال/ممثل المنظمة في المملكة الأردنية الهاشمية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

Mr. Raundi Halvorsen-Quevedo
Senior Advisor

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.2
عرض ما تم تنفيذه في مجالي العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة	4	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/3
تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا	5	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/4
تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل	6	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/5
دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/6
الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية	8	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/7
تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية	9	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/8
برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية	10	E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/9